

قرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٦٩ لسنة ٢٠٠٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى قرار اللجنة الدائمة للآثار المصرية ؛

وبناء على ما عرضه وزير الثقافة ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تعتبر أرضاً أثرية الأراضى المملوكة للدولة والبالغ مساحتها ٤٨ فدانا و٤ قراريط و٢٣,٩٠٠ سهم والواقعة بمنطقة آثار كوم أبو حمدة بمنطقة برج العرب - محافظة الإسكندرية والموضحة حدودها ومعالمها بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ المحرم سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ١٦ مارس سنة ٢٠٠٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضاً أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة» .

الموقع المراد ضمه هو منطقة آثار «كوم أبو حمدة» بمنطقة برج العرب - محافظة الإسكندرية بمساحة ٢٠٢٥١٤,٢٥ م^٢ تعادل ٤٨ فداناً و ٤ قراريط و ٢٣,٩٠ سهم .

والموقع عبارة عن مجموعة تلال أثرية ينتشر عليها كسر الفخار المختلف الأشكال والألوان ؛ والذي يرجع إلى العصر الرومانى ؛ كما ينتشر عليها كسر الطوب غير المنتظم الشكل يوجد بها فى الجهة الغربية إشغال «حظيرة مواشى ودواجن» بمساحة ١٥ م × ٢٥ م - إشغال آخر فى الجهة الشمالية عبارة عن غرفة من دور واحد بمساحة ٧ م × ١٢ م .

والموقع موقع على خريطةين مساحيتين واحدة رقم ٩٠/٤٦٥ محطة الغربانيات وخريطة رقم ٩١/٤٦٥ ، ٩٢/٤٦٥ برج العرب ، وحدودها كالتالى :

الحد الشمالى الشرقى : منكسر بطول ١٩,٣٥ م ، ٨٨,٥٩ م ، ٧٣,٨٤ م ، ٧٣,٢٥ م .

الحد الشمالى الغربى : منكسر بطول ١٣,٦٥ م ، ١٠,٨٦١ م ، ٣٢٦,٩٢ م .

الحد القبلى الشرقى : منكسر بطول ٦,٣٣٤ م ، ١٥٧,٣٠ م .

الحد القبلى الغربى : منكسر ١٥٤,٨٤ م ، ٤٦,٥٥ م ، ٦٤,٥٥ م ، ١٥,٨٦ م .

والموقع ضمن أراضي خارج الزمام « أملاك أميرية » وداخل نطاق محافظة الإسكندرية طبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٩ والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٠

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠١ على الضم .

لذلك يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريراً في ٥/٣/٢٠٠٢

وزير الثقافة

فاروق حسنى